سامي ميعاري *

تفسير الجريمة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل: العوامل الاجتماعية الاقتصادية في مقابل العوامل الثقافية

مقدمة

يفحص هذا البحث نماذج الجريمة عند الجماعات الدينية والإثنية المختلفة في إسرائيل، مع التركيز على الفرق بين معدلات الجريمة عند الإسرائيليين من الأكثرية اليهودية وعند مجتمع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. ويشكل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل مجموعة أقلية تشمل خُمس سكان إسرائيل. لهذا المجتمع سماته الخاصة الفريدة التي لها تأثير على نماذج الجريمة بين أعضائه. حتى اليوم لا يُنشر بانتظام سوى القليل من الإحصائيات حول الجريمة[1] والإحصائيات المتوفرة نادرًا ما تصنِّف توزع الجريمة حسب المجموعة الدينية أو تحدد شكل الجريمة ونوعها.

ويهدف هذا البحث إلى سد هذه الفجوة.

إن توثيق نماذج الجريمة بهذا الشكل أمر مهم لأن الأبحاث المتوفرة تعتبر أن الطريقة التي تناقش فيها وسائط الإعلام الجريمة تؤثر في آراء الجمهور عن المجتمع الفلسطيني (Romer et al., 2003). وبشكل عام فإن وسائط الإعلام تستخدم تقنيات عديدة عند مناقشة الجريمة عند الفلسطينيين، قد تخلق وتعزز صورة سلبية عن المجتمع الفلسطيني. أولًا: تناقش القضايا ذات الصلة بالجريمة والبطالة من زاوية سلبية (Avraham, 2003; Avraham et al., 2000). ثانيًا: تميل الموضوعات التي تغطيها وسائط الإعلام إلى التركيز على الجرائم الخطيرة وغير العادية. ثالثًا: غالبًا ما تعتبر وسائط الإعلام أن جرائم الشارع ترتفع في حين لا يكون هناك في الحقيقة ما يدعم إمبيريقيًا هذا الكلام(Ratner et al., 2009). مثل هذه التوصيفات

* محاضر في قسم دراسات العمل في جامعة تل أبيب، وفي كلية بلافاتنيك للإدارة الحكومية بجامعة أوكسفورد.

إضافة إلى الانقسامات على أساس المخرجات الاقتصادية، هناك مستوى عال من الفصل السكني بين اليهود والعرب في إسرائيل. فمعظم البلدات الإسرائيلية تتشكل من أكثرية إما يهودية أو عربية والقليل منها «مختلط»، وحتى في التجمعات السكانية القليلة «المختلطة» تعيش الأقلية العربية عادة في أحياء منفصلة عن أكثرية السكان اليهود.

للجريمة عند المجتمع الفلسطيني تؤثر على صورة الفلسطينيين في أعين الجمهور. وبالتالي فإن وجود توصيف دقيق لسمات الجريمة قد يساعد في معالجة التشويهات التي تخلقها تصويرات وسائط الإعلام.

بعد الحديث عن النماذج الموثقة للجريمة في إسرائيل، سيقوم هذا البحث ببحث العوامل الرئيسية التي قد تؤثر في الاختلافات والفوارق في معدلات الجريمة بين المجموعات الدينية والإثنية. وسنركز على العوامل الاقتصادية-الاجتماعية والثقافية. كما أن فهم المؤثرات الأساسية للنشاط الإجرامي مهم لصانعي السياسة الذين يرغبون في الحد من معدلات الجريمة. وفي أوضاع مثل الوضع الإسرائيلي، حيث هناك انقسامات اقتصادية واجتماعية بين الأكثرية اليهودية والأقلية العربية، يكون لعملية فهم العلاقة بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبين النشاط الإجرامي تداعيات مهمة على اللحمة الاجتماعية بين مختلف المجموعات الدينية والإثنية.

وقد تكون الدروس المستفادة في هذا السياق حول تأثيرات مثل هذه العوامل على النشاط الإجرامي مهمة لبلدان أخرى حيث اللامساواة الاقتصادية والفصل السكني وثيقي الصلة بالموضوع.

الإطار السياقي وخلفية الصورة

يبلغ تعداد سكان دولة إسرائيل حوالي ٩ مليون مواطن يتوزعون بين ٧٤٪ من اليهود و٢٠٪ من العرب الفلسطينيين، والباقي يعرفون على أنهم «من ديانات أخرى». ويتوزع العرب إلى حوالى ٨٠٪ مسلمون والباقي مسيحيون ودروز.

منذ إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ كدولة يهودية، كانت هناك انقسامات اقتصادية-اجتماعية وسياسية دائمة بين مجموعة الأقلية الفلسطينية ومجموعة الأكثرية اليهودية في إسرائيل. وعلى الرغم من أن «إعلان استقلال إسرائيل» هدف إلى «تأمين المساواة التامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لكل سكانها بغض النظر عن الدين والعرق والجنس»، إلا أن التفاوتات بين الفلسطينيين والإسرائيليين-اليهود، ظاهرة وعلى عدة مستويات.

فعلى مستوى سوق العمل والمخرجات الاقتصادية، يحتل الفلسطينيون في إسرائيل أدنى درجات سلم الاقتصاد الإسرائيلي. وهم ممثلون بين السكان من الفقراء وذوي الدخل المحدود تمثيلًا يزيد بكثير عن نسبتهم الإجمالية من السكان (Sa'di, 1995). وحاليًا يشكل الفلسطينيون حوالى ٢٠ ٪ من عدد سكان إسرائيل، إلا أنهم لا يساهمون سوى بـ ٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويمثلون ٥٠٪ من فقراء البلد. أضف إلى ذلك أن المواطنين العرب واليهود يعملون في أسواق عمل مختلفة حيث يرحّل العمال العرب غالبًا إلى أسواق عمل ثانوية، تتشكل إلى حد كبير من أعمال ووظائف ذات مهارة منخفضة أو متوسطة. وتشير أيضًا قرائن حديثة إلى أنه يوجد غالبًا عدم توافق بين مهارات العمال العرب والوظائف التي يقومون بها، ما يجعلهم يتلقون تعويضات أجور أقل على عملهم (Miaari and Lazarus 2015).

إضافة إلى الانقسامات على أساس المخرجات الاقتصادية هناك مستوى عال من الفصل السكني بين اليهود والعرب في إسرائيل. فمعظم البلدات الإسرائيلية تتشكل من أكثرية إما يهودية أو عربية والقليل منها «مختلط». وحتى في التجمعات السكانية القليلة «المختلطة» تعيش الأقلية العربية عادة في أحياء منفصلة عن أكثرية السكان اليهود.

وبالنظر إلى الارتباط المتبادل بين المخرجات الاقتصادية والإنجاز التعليمي عبر الأجيال وفيما بينها، ليس مفاجئًا وجود فجوات واسعة بين اليهود والعرب في الإنجاز التعليمي. وباستخدام بيانات تعود إلى عام ١٩٩٤ يبين

بالنظر إلى الارتباط المتبادل بين المخرجات الاقتصادية والإنجاز التعليمي عبر الأجيال وفيما بينها، ليس مفاجئًا وجود فجوات واسعة بين اليهود والعرب في الإنجاز التعليمي. ففي حين أن ١٦,٢٪ من الإسرائيليين-اليهود فقط يحصلون على ٨ سنوات أو أقل من الدراسة، يتضاعف هذا الرقم ليصل إلى حدود ٤١٪ عند الفلسطينيين.

وولكنسون (1999) Wolkinson أنه في حين أن 16.2% من الإسرائيليين-اليهود فقط يحصلون على 8 سنوات أو أقل من الدراسة، يتضاعف هذا الرقم ليصل إلى حدود ٤١٪ عند السكان الفلسطينيين. وعلى الرغم من أن نسبة العرب الحاصلين على تعليم فوق ثانوي قد ارتفعت من كونها لا تتجاوز الـ ٠,٤ ٪ في عام ١٩٧٠ لتصل إلى ١٢,٧٪ عام ١٩٩٤، وأن حصتهم في الطلاب بمستوى الليسانس/البكالوريوس قد تضاعفت تقريبًا من منتصف السبعينيات إلى عام ١٩٩٢، إلا أن الأعداد لا تزال أصغر بكثير من حصتهم في إجمالي عدد السكان (Wolkinson, 1999; Shavit and Pierce, 1991; Mazawi, 1999). هذا التفاوت أو عدم التكافؤ مهم إذا أخذنا في الاعتبار أن التحصيل التعليمي هو حجر زاوية لنيل فرص عمل أفضل، وأن له استمرارية مابين جيلية. ولعملية إعداد الوالدين أهمية بالنظر إلى أن ثمة تأثيرًا كبيرًا على احتمال أن يفلت طفل فقير من وضعه/وضعها في مرحلة الانتقال إلى البلوغ.

البيانات

تستخدم الدراسة معلومات تفصيلية عن حوادث إجرامية للفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠، بغية تحليل نماذج الجريمة في إسرائيل. والوحدة الجغرافية الأساسية التي تقيس بواسطتها هذه المعلومات المتغيرات ذات الأهمية، هي التجمع السكاني (locality). تشكل التجمعات السكانية الوحدة المكانية الأصغر التي تتوفر عنها بيانات اقتصادية في إسرائيل. ونحن بدورنا سوف نركز على التجمعات السكانية التي تضم ٥٠٠٠ أو أكثر من المقيمين، حيث يعيش المجرم، أو التجمعات السكانية حيث ارتكبت الجريمة. إننا نملك أيضًا بيانات على مستوى المحافظات (district) أو التقسيمات الإدارية الفرعية subdistrict (الأقضية)، كما حددتها دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية. وتشمل البيانات معلومات عن نوع الجناية لكل حادث إجرامي. والجنايات مصنفة بحسب التالي: الأمن- النظام العام- الجنايات ضد أشخاص- الجنايات ضد جماعات- الجنايات الجنسية - الرذيلة- الاحتيال- الجنايات الاقتصادية- الجنايات الإدارية- جنايات التعدي على الملكية- وغيرها من الجنايات. وتنقسم جنايات التعدي على الملكية بدورها إلى ما يلي: التعدي على الأعمال أو المؤسسات، التعدي على المساكن، الاستخدام غير المشروع للمركبات أو السرقة من مركبات. تتيح لنا هذه المعلومات التفصيلية عن نوع الجناية فحص ما إذا كانت أنواع معينة من الجرائم أكثر حساسية تجاه التغيرات في الأحوال الاقتصادية. فعلى سبيل المثال إذا كانت الجريمة دافعها الحافز المالي فإن معدل جرائم التعدي على الملكية قد يتأثر بالذات بالتغيّرات في معدلات البطالة.

تتضمن البيانات أيضًا معلومات عن الصلة بين المتهم والضحية. وهذه الصلة تنقسم إلى الأصناف الثلاثة التالية: لا صلة؛ زوجان أو شركاء وغير ذلك من الصلات. تسمح لنا هذه المعلومات عن الصلة بين المتهم والضحية فحص بعض جوانب الجرائم التي جرى التقليل من أهميتها في الأدبيات الموجودة، مثل العنف المنزلي.

وأخيرًا، تحتوي البيانات أيضًا على المعلومات التالية عن المتهمين الموقوفين: ١- مكان الإقامة، ٢- الفئة العمرية (وهي ٦ فئات: ١٥-١٩، ٢٠-٢٩، ٣٠-٤٤، ٤٥-٥٤، ٥٥-٦٤، ٦٥ وما فوق) في سنة التوقيف، وفي سنة الحادثة التي أوقفوا بسببها، ٣- جنس المرتكب (ذكر أو أنثى) و ٤- ديانة المرتكب (يهودي، مسلم، مسيحي، درزي، شركسي، أو غير ذلك). ونحن نستخدم المعلومات عن ديانة المرتكب لبناء معدلات الجريمة عند اليهود – وعند العرب حيث يتكون العرب من مسلمين ومسيحيين ودروز.

مقارنة مع بقية بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث الجريمة، تقف إسرائيل في منتصف سلم الدرجات بحسب أعداد المشتبه بهم وأعداد أولئك الصادرة بحقهم أحكام (OECD, ٢٠١١)، إلا أن هذه الإحصائيات تحجب الفوارق في تصنيف الدرجات بحسب أصناف الجرائم.

نماذج توصيفية للجريمة

١.٤. منظور دولي: إسرائيل بالمقارنة مع بلدان أخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

بداية، من المهم النظر في كيف تُقارن إسرائيل مع بقية بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث الجريمة. تقف إسرائيل في منتصف سلم الدرجات بحسب أعداد المشتبه بهم وأعداد أولئك الصادرة بحقهم أحكام (OECD, 2011). إلا أن هذه الإحصائيات تحجب الفوارق في تصنيف الدرجات بحسب أصناف الجرائم. فمعدلات الجرائم الخطيرة، مثل القتل والاعتداء، هي نسبيًا مرتفعة في إسرائيل مقارنة ببقية بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين أن معدل الجرائم الأقل خطورة، مثل السرقة والابتزاز هي نسبيًا قليلة. كما أن الشعور بالأمان الشخصي أيضًا منخفض نسبيًا في إسرائيل: فحوالي ٦٤٪ من المستجوبين في الاستطلاعات قالوا إنهم يشعرون بالأمان عند الخروج وحدهم في الليل، في حين أن المعدل العام في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو في حدود ٧٢٪.

معدلات الجريمة عند الفلسطينيين العرب في إسرائيل أعلى بكثير مما هي عند الإسرائيليين اليهود. فعلى سبيل المثال كان معدل المتهمين أمام المحاكم الجنائية في العام ٢٠١٢ في حدود ١١,٤ لكل ألف عربي و ٣,٧ لكل ألف يهودي. ومعدل المحكومين من الفئة العمرية ١٩ وما فوق ١٠,٣ لكل ألف عربي و ٤,١ لكل ألف يهودي. والحال أن ارتفاع معدلات الجريمة عند مجموعات الأقلية والأفراد المنتمين إلى الطبقات الدنيا في المجتمع ليس ظاهرة خاصة بإسرائيل. فعلى سبيل المثال وصل عدد الذين أوقفوا في عام ٢٠١٢ إلى حوالى ٦٤ لكل ألف أميركي أفريقي في الولايات المتحدة مقارنة بحوالى ٢٧ عند القوقازيين(U.S. Census Bureau, 2014; FBI, 2013). وفي إنكلترا ووايلز كان معدل التوقيفات عند السود أعلى ثلاث مرات عمّا هو عند البيض في عام ٢٠١٣. فقد كان المعدل تحديدًا ٦٦,٩ لكل ألف أسود مقابل ٢٢,٨ لكل ألف أبيض (Ministry of Justice and National Statistics, 2013). وكانت الفجوة بين المعدّلين في أستراليا أكبر(Australian Institute of Criminology, 2013) .

٢.٤. نماذج الجريمة داخل إسرائيل

سنقوم الآن بتوثيق نماذج الجريمة داخل إسرائيل مع التركيز على المعدلات المختلفة للنشاط الإجرامي بين الإسرائيليين اليهود والفلسطينيين العرب.

حوادث الجريمة:

عدد حوادث الجريمة المعروف عند الشرطة في التجمعات السكانية العربية هو أصغر بكثير من معدلاته في التجمعات اليهودية. في العام ٢٠١١ بلغت هذه المعدلات على التوالي حدود ٣٠ لكل ألف مقيم و٥٠ لكل ألف مقيم. والمعدلات في التجمعات السكانية الدرزية هي أدنى من ذلك حتى. هذا الاختلاف في معدلات الجريمة بين التجمعات السكانية العربية واليهودية والدرزية هو نفسه في معظم أصناف الجريمة، باستثناء الجرائم ضد الأشخاص التي تكون أكثر حدوثًا في التجمعات السكانية العربية. تتوافق هذه النتائج مع تحليلات الانحدار[٢] التي أجريت: ففي حالة وجود سمات شخصية ثابتة يكون احتمال تعرض عربي لحادثة كسر وخلع للسرقة أصغر مما هو بالنسبة إلى اليهودي. لكن احتمال تعرض العرب لحوادث اعتداء جسدي أكبر. ويُظهر الرسم البياني رقم ١ أنه كان هناك ارتفاع في عدد الحوادث الإجرامية عند المجتمع العربي خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٧. ولكن حصل أيضًا تراجع طفيف جدًا بين سنوات ١٩٩٧ و٢٠١٠. وتشير معلوماتنا إلى أنه حصل تراجع في معدل الجرائم ضد الملكية وضد الناس. وهناك نتيجة أخرى مهمة تنعكس في ارتفاع معدلات الإخلال بالنظام العام في التجمعات السكانية العربية منذ بداية الانتفاضة الثانية وحتى عام ٢٠٠٤.

الرسم البياني رقم 1:

عدد حوادث الإجرام لكل ألف مقيم في التجمعات السكانية العربية بحسب نوع المنطقة السكنية

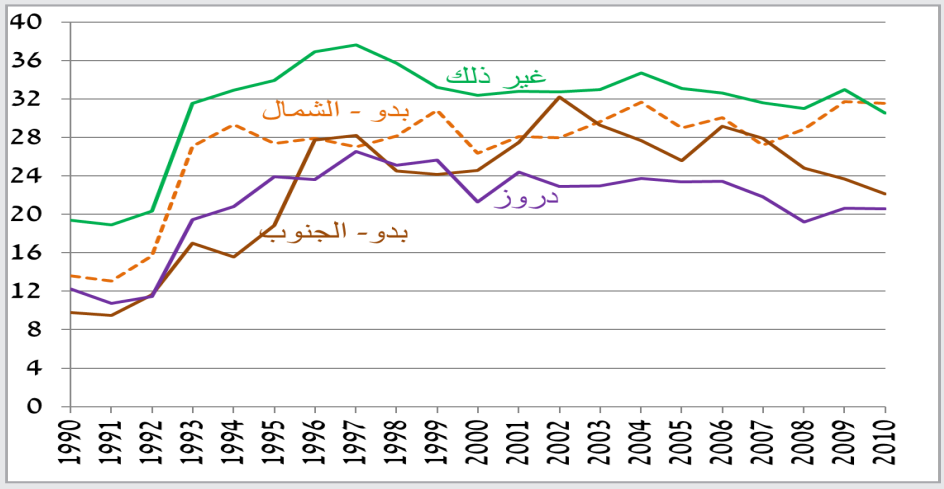

المصدر: الشرطة الإسرائيلية، دائرة الإحصاء المركزية، إعداد المؤلف. غير ذلك: في الأغلب مناطق سكن حصرية للمسلمين.

تقارير الشرطة:

يفحص الرسم البياني رقم 2 عدد تقارير إبلاغ الشرطة عن الحوادث الإجرامية لكل ألف مقيم في التجمعات السكانية العربية. وتشير مقارنة اتجاهات التطور الزمني إلى أن معدل تقارير الإبلاغ عن الجرائم إلى الشرطة في التجمعات السكانية العربية يبلغ حوالى خمس ما هو عليه في التجمعات السكانية اليهودية. وبما أن الفرق بين معدلات التقارير يمكن استخلاصه من عدد الحوادث الإجرامية في التجمعات السكانية العربية واليهودية، فإننا هنا سنركز على المعدل الوسطي (ratio) بين عدد التقارير وعدد الحوادث الإجرامية. ففي التجمعات السكانية العربية يبلغ المعدل الوسطي النصف على الأقل مما هو عليه في التجمعات السكانية اليهودية. ويعني هذا أنه لكل عدد معين من الحوادث الإجرامية يكون احتمال إبلاغ الجماعات العربية عنها للشرطة أقل. وهناك اختلافات داخل المجتمع العربي في معدلات عمليات الإبلاغ. فعلى الخصوص نجد أن احتمال إبلاغ الضحايا من المسيحيين الشرطة هو أكبر مما عند المسلمين، كما هو الحال أيضًا بالنسبة إلى سكان التجمعات الريفية، مقارنة بسكان التجمعات المدينية الكبرى. وقد ارتفع هذا المعدل الوسطي خلال السنوات، كما أن معدل الارتفاع هو أكبر في المجتمع العربي.

وحين نحلل احتمالات الإبلاغ عن الجريمة، وفق أصناف الجريمة، تبرز أمامنا عدة نماذج مهمة. فالفجوة بين اليهود والعرب في معدلات الإبلاغ أكبر بخصوص الجرائم ضد النظام العام وجرائم الملكية، فعلى سبيل المثال فإن المعدل الوسطي للإبلاغات عن جرائم الملكية في المجتمع العربي هو بنسبة الثلث مما هو عليه عند المجتمعات اليهودية. بالمقابل وفي حالة جرائم الإيذاء الجسدي فإن المعدل الوسطي هو

الرسم البياني رقم 2:

عدد تقارير البلاغات لكل ألف مقيم بحسب نوع المنطقة السكنية

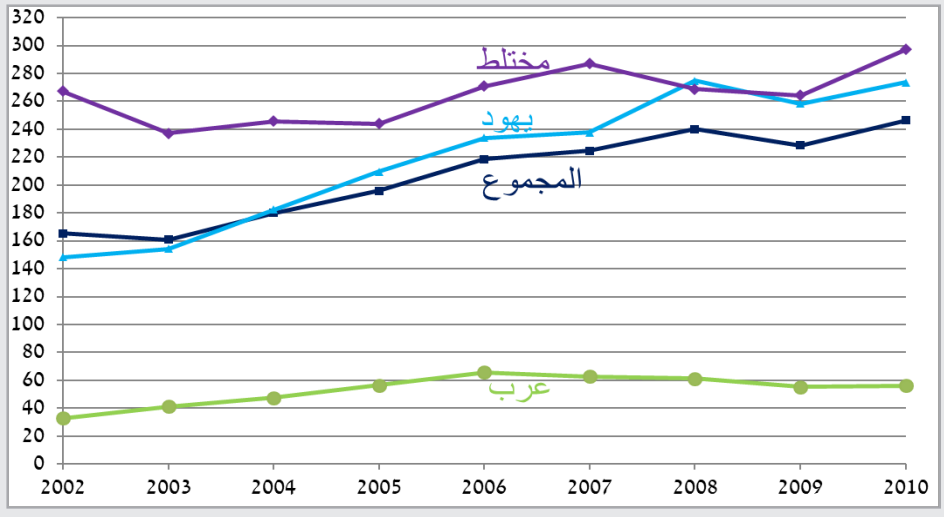

المصدر: الشرطة الإسرائيلية، دائرة الإحصاء المركزية، إعداد المؤلف.
المناطق السكنية المختلطة هي: حيفا، القدس، اللد، معالوت ترشيحا، نيف شالوم، الناصرة العليا، عكا، الرملة وتل أبيب-حيفا. الحسابات لم تشمل المستوطنات في الجنوب وفي يهودا والسامرة نظرًا إلى أن المراكز الإقليمية لم تكن تشتغل هناك عند بداية الفترة.

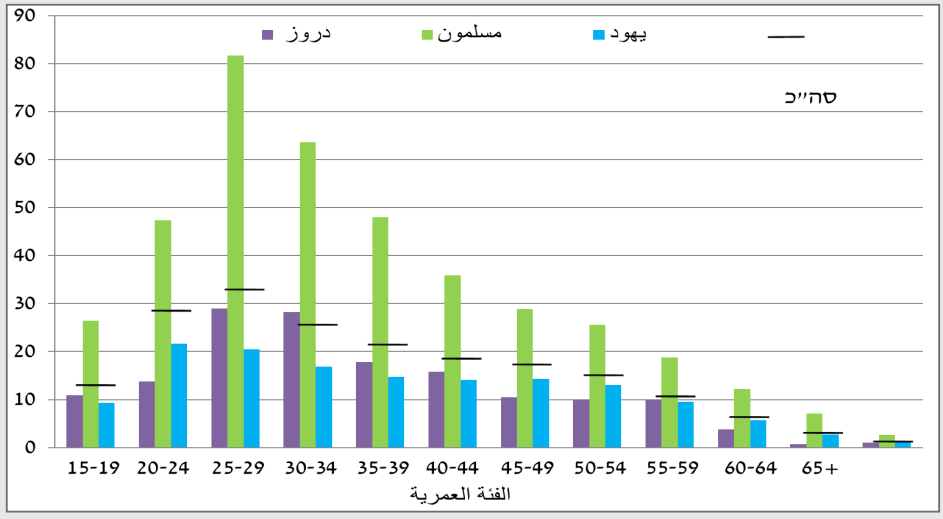

الرسم البياني رقم 3:

عدد التوقيفات لكل ألف رجل بحسب المجموعة الإثنية-الدينية، 2010

المصدر: الشرطة الإسرائيلية، دائرة الإحصاء المركزية، إعداد المؤلف.

عند العرب ثلاثة أرباع ما هو عند اليهود.

وبالإجمال، فإن هذه النتائج تطابق النمط النموذجي لميل مجموعات الأقلية من ذوي الخلفيات الاقتصادية - الاجتماعية الدنيا ومن المجتمعات التقليدية، إلى تجنب الاتصال بالسلطات الموكلة بحفظ القانون. وقد يكون سبب ذلك الفروقات في الجوانب المؤسساتية التي تؤثر على معدلات الإبلاغ (أي عدد مراكز الشرطة في المنطقة) أو الفروق في مستوى الثقة بالشرطة.

التوقيفات:

يُظهر لنا الرسم البياني رقم ٣ أن المعدل الوسطي لعمليات التوقيف للرجال المسلمين العرب هو أكثر من ضعف ما هو عليه عند اليهود، في العام ٢٠١٠. وهذه الفجوة هي أكبر من ذلك في صفوف فئة الشباب. وعلى سبيل المثال، يزيد معدل التوقيفات للمسلمين العرب من الرجال في عمر ٢٥- ٢٩ عن ٨٠ ألفا، في حين أنه يعادل ١٥ ألفا عند اليهود. وبخصوص الجرائم ضد الأشخاص، فإن معدل التوقيفات عند الرجال من المسلمين العرب هو أكبر بثماني مرات من معدله عند الرجال من اليهود.

وتدلنا اتجاهات التطور الزمني في الرسم البياني رقم ٤، أيضًا على أنه خلال تسعينيات القرن العشرين انخفض معدل التوقيفات لكل الأعمار والمجموعات الإثنية-الدينية خصوصًا عند الشبان المسلمين. لكن، في العقد الأخير تباطأ هذا الانخفاض لا بل توقف. وأخيرًا يُظهر الرسم البياني أن معدل التوقيفات عند الرجال الدروز يشابه ما هو عند الرجال اليهود، وأنه تطور بطريقة مشابهة خلال الأعوام الماضية.

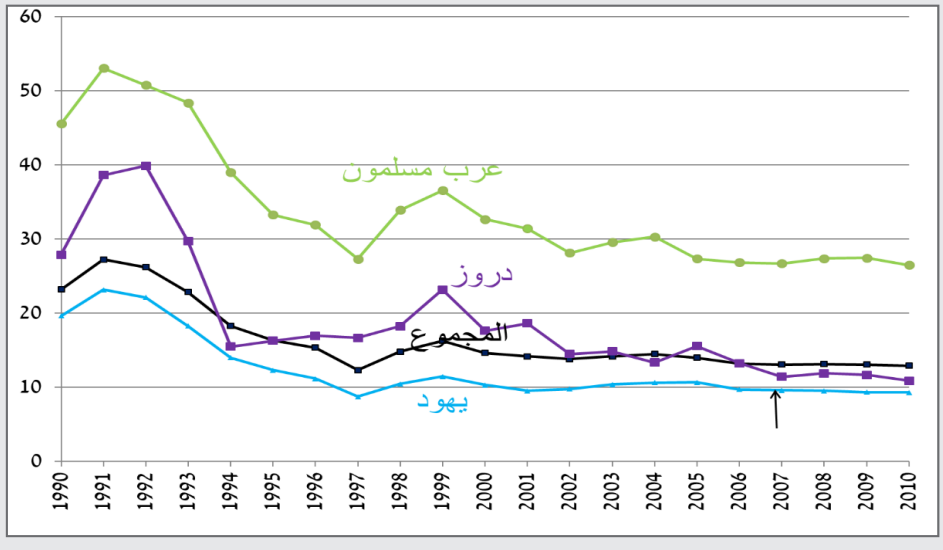

الرسم البياني رقم 4:

عدد التوقيفات لكل ألف رجل بحسب المجموعة الإثنية-الدينية، 1990-2010

المصدر: الشرطة الإسرائيلية، دائرة الإحصاء المركزية، إعداد المؤلف.

معدلات الجريمة عند الفلسطينيين العرب في إسرائيل أعلى بكثير مما هي عند اليهود. فعلى سبيل المثال، كان معدل المتهمين أمام المحاكم الجنائية في العام ٢٠١٢ في حدود ١١,٤ لكل ألف عربي و ٣,٧ لكل ألف يهودي. ومعدل المحكومين من الفئة العمرية ١٩ وما فوق ١٠,٣ لكل ألف عربي و ٤,١ لكل ألف يهودي.

وتحجب اتجاهات التطور الزمني في المعدلات الإجمالية للجريمة الاختلافات في تطور التوقيفات بناءً على الأصناف المختلفة من الجرائم. فعلى سبيل المثال، وفي حالة جرائم الإخلال بالنظام العام، لوحظ ارتفاع في معدل التوقيفات بين الرجال المسلمين العرب منذ بداية الانتفاضة الثانية. كما لوحظ خلال العقدين المنصرمين ارتفاع في معدل التوقيفات للجرائم الخطيرة، مثل الجرائم الجنسية، والجرائم ضد الأمن الوطني، والجرائم ضد الأشخاص.

الإدانات الجنائية:

يُظهر الرسم البياني رقم ٥ أن معدل الإدانات عند المسلمين العرب أكبر مما هو عند اليهود. وعلى سبيل المثال، أدين خلال عام ٢٠١٠ أكثر من عشرة لكل ألف مسلم عربي من السكان مقارنة بستة لكل ألف يهودي من السكان. تستمر هذه الفروقات بين المسلمين العرب واليهود عبر كل مجموعات الأعمار والجرائم. كما أن البيانات تشير إلى أن الرجال المسلمين العرب الذين أدينوا مرة واحدة على الأقل بين أعوام ١٩٩٠ و٢٠١٠ راكموا الكثير من الإدانات. وهذا يدل على أن الجريمة هي حلقة جهنمية يصعب الإفلات منها.

ويُظهر الرسم البياني أنه على الرغم من هذا الفرق في الدرجات بين المجموعات، فإن كل المجموعات عرفت انخفاضًا ملموسًا في معدل الإدانات. وهذا الانخفاض هو أكثر وضوحًا عند الرجال المسلمين العرب، حيث أنه هبط من ٢٥ إدانة لكل ألف رجل عام ٢٠٠٣ إلى ١٣ إدانة لكل ألف رجل عام ٢٠١٠.

وعلى العموم، ينال المدانون واحدة أو أكثر من العقوبات التالية: تنفيذ عقوبة السجن الفعلي، حكم مع وقف التنفيذ، أو غرامة مالية. وعبر مختلف أنواع الجرائم تتشابه وتيرة تكرار هذه الأنواع الثلاثة من العقوبة عند المسلمين العرب واليهود. ثمة استثناء واحد هو الجرائم ضد النظام العام، حيث نسبة عقوبات الغرامة المالية هي أكبر بكثير عند المسلمين العرب مما هي عند اليهود، على حساب عقوبات السجن الفعلي. وحصل خلال السنوات الماضية، وفي خصوص كل أصناف الجرائم، ارتفاع مهم عند المسلمين العرب وعند اليهود على السواء في نسبة

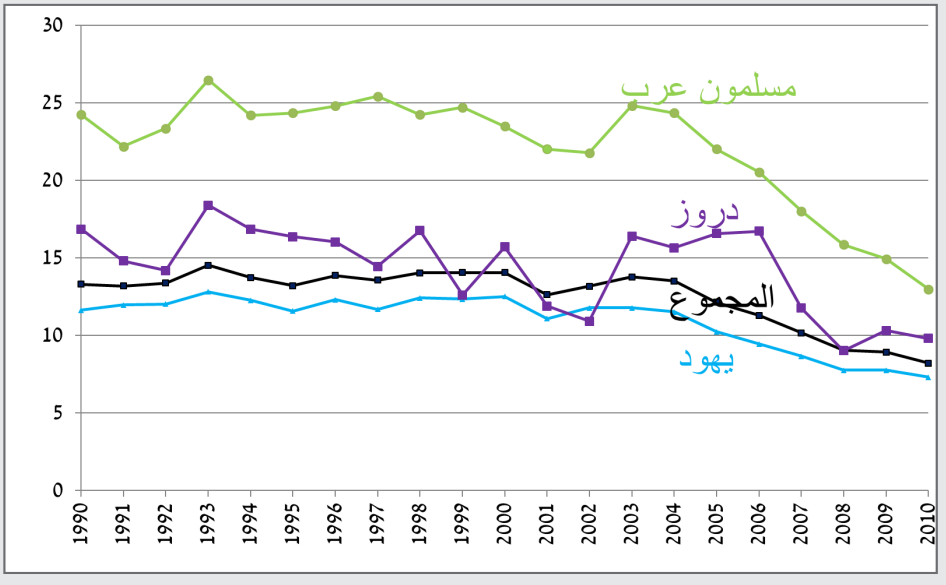

الرسم البياني رقم 5:

عدد المدانين لكل ألف رجل بحسب المجموعة الإثنية الدينية

المصدر: الشرطة الإسرائيلية، دائرة الإحصاء المركزية، إعداد المؤلف.
احتسبنا فقط الإدانات في المحكمة الأعلى وعند سنة ارتكاب الجرم.

معدلات الجريمة عند الفلسطينيين العرب في إسرائيل أعلى بكثير مما هي عند اليهود. فعلى سبيل المثال، كان معدل المتهمين أمام المحاكم الجنائية في العام ٢٠١٢ في حدود ١١,٤ لكل ألف عربي و ٣,٧ لكل ألف يهودي. ومعدل المحكومين من الفئة العمرية ١٩ وما فوق ١٠,٣ لكل ألف عربي و ٤,١ لكل ألف يهودي.

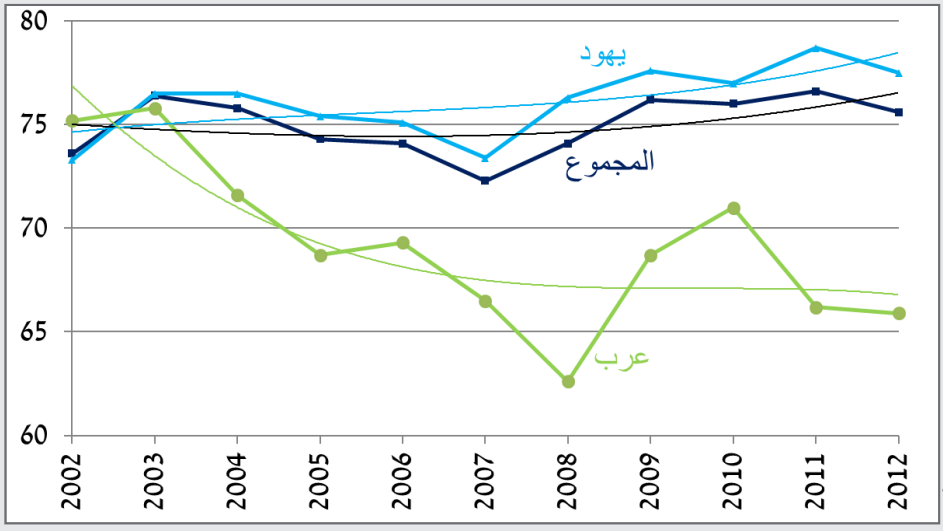

الرسم البياني رقم 6:

معدل الأفراد الذين يشعرون بأمان شخصي، بحسب المجموعة الإثنية الدينية

المصدر: الشرطة الإسرائيلية، دائرة الإحصاء المركزية، إعداد المؤلف يشعر بأمان تام عند السير وحده في الليل في منطقته السكنية.

الجرائم التي نتج عنها عقوبات سجن فعلي، وانخفاض حاد في نسبة الجرائم التي نتج عنها غرامات مالية. وعبر كل أصناف الجرائم كانت العقوبة المفروضة على الرجال المسلمين العرب المدانين مشابهة لتلك المفروضة على الرجال اليهود المدانين. وتتحدد العقوبة بأنها عدد شهور السجن الفعلي والأحكام مع وقف التنفيذ ومبالغ الغرامات المالية. وفي معظم أنواع العقوبات وأصناف الجرائم بقيت شدة العقوبة ثابتة عبر السنين مع استثناء الحالات الآتية: أولًا، حصل انخفاض في عدد شهور عقوبة السجن للجرائم ضد الملكية فهبطت من حوالى ١١-١٢ شهرًا في تسعينيات القرن العشرين إلى حوالى ٨-٩ في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ثانيًا، حصل ارتفاع في عدد شهور الأحكام مع وقف التنفيذ للجرائم ضد الأشخاص، فارتفعت من ٤ في مطلع عقد تسعينيات القرن العشرين إلى ٦ في النصف الثاني من العقد نفسه. ثالثًا، منذ العام ٢٠٠٠ حصل ارتفاع في الغرامات المالية على الجرائم ضد النظام العام. لكن منذ ذلك الوقت، أصبحت الغرامة المفروضة على المسلمين العرب عن الجرائم ضد النظام العام أكبر من تلك المفروضة على اليهود.

شعور الأمان الشخصي:

يُظهر الرسم البياني رقم ٦ أن نسبة العرب الذين يشعرون بأمان كبير أو بأمان فحسب، حين يسيرون وحيدين في الليل في مكان إقامتهم انخفض من ٧٥٪ عام ٢٠٠٢ إلى حوالى ٦٦٪ عام ٢٠١٢. بالمقابل كان هناك ارتفاع بنسبة ٣٪ عند اليهود من ٧٤٪ إلى ٧٧٪. ويُظهر تحليل الانحدار أن احتمال أن يشعر العربي بالأمان في السير وحيدًا في مكان إقامته هو في حدود ٢٥٪ أقل مما هو عند نظيره اليهودي الذي يحمل سمات شخصية مشابهة. ويُظهر تحليلنا أيضًا أن شعور الأمان الشخصي عند العرب ضعف على مرّ السنوات الماضية، وهذا ينسجم مع اتجاهات التطور الزمني الأولية في الرسم البياني رقم ٦. كما أن شعور الأمان عند المجتمع المحلي العربي يتغير أيضًا ما بين المجموعات الدينية المختلفة. فعلى وجه خاص يميل الشعور بالأمان إلى أن يكون أكبر عند الدروز مما هو عند المسلمين، ومن ثم عند المسيحيين.

ما الذي يُفسر نماذج الجريمة هذه؟

أظهر القسم السابق أن هناك فروقات كبيرة في نماذج

الجريمة بين الإسرائيليين العرب واليهود. ما هي العوامل التي تسمح بتفسير مثل هذه الفوارق؟ سيفحص هذا القسم كيف تساهم العوامل الاقتصادية -الاجتماعية والعوامل الثقافية في تحفيز النزوع نحو النشاطات الإجرامية لدى الفرد. وعلى الرغم من أننا نناقش هذين العاملين كلا على حدة، فإنه يجدر التنويه أنه قد تكون هنالك درجة كبيرة من التداخل والارتباط بين العوامل الاقتصادية -الاجتماعية والعوامل الثقافية التي تؤثر في السلوك الإجرامي.

العوامل الاقتصادية- الاجتماعية:

كما سبق أن أوضحنا من قبل، فقد كان هناك على الدوام، منذ تأسيس إسرائيل في عام ١٩٤٨ كدولة يهودية، فوارق اقتصادية - اجتماعية بين مجتمع الأقلية العربية ومجتمع الأكثرية اليهودية في إسرائيل. لماذا يمكن أن تؤدي التفاوتات التعليمية والتراصف الناجم عنها في المخرجات الاقتصادية إلى السلوك الإجرامي؟ بحسب الإطار النظري المسمى الاختيار العقلاني[٣] الذي صممه بِيكِر Becker ١٩٦٨، فإن الأفراد يقارنون بين المنافع المتوقعة من ارتكاب جريمة وبين التكلفات المترتبة عليها، فالمنافع المتوقعة هي على الأرجح ناتجة عن الفرص المتاحة، في حين أن التكلفات تحددها احتمالات الخضوع للعقاب. بما أن الفرد الذي يملك فرص عمل رسمية أقل، من المرجح أن يكون لديه منافع نسبية أكبر إن انخرط في نشاطات عدائية، وبما أنه من المرجح أن تكون حظوظ الأفراد من ذوي مستوى التعليم المنخفض في دخول سوق عمل جيد أقل من غيرهم، تقترح نظرية بِيكِر وجود علاقة ممكنة بين الفرص الاقتصادية- الاجتماعية والانخراط في النشاطات الإجرامية.

منذ ظهور نظرية بِيكِر وسع العلماء من مجال تطبيق هذا النموذج لكي يفهموا كيف يقايض الأفراد انخراطهم في سوق العمل الرسمي بالانخراط في سوق الجريمة (أي ممارسة نشاطات إجرامية). على سبيل المثال يقترح لوكنر Lochner (2004) وموكان وبوليبز وأوفرلاند Mocan, Bullips, and Overland (2005) مفهوم رأس المال الإجرامي كبديل عن رأس المال البشري، الذي قد يحسّن من آفاق الفرد في سوق الجريمة بالنسبة إلى سوق العمل الرسمي. وعلى العموم فإن الأدبيات النظرية في اقتصاديات الجريمة تتبنى علاقة عكسية بين الفرص التي يملكها الأفراد في سوق العمل الشرعي واستعداداتهم للانخراط في النشاط الإجرامي. وبداهة فإنه كلما كانت خيارات الفرد في سوق العمل الشرعي أقل جاذبية، كلما كان من الأرجح أن يبحث عن خيارات بديلة لتحصيل دخل من خلال نشاطات غير شرعية. وفي حالة إسرائيل، تساعدنا نظرية بيكِر في إلقاء ضوء على سبب ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع الفلسطيني مقارنة بمجتمع الأكثرية الإسرائيلي اليهودي. أولًا، أنه بسبب المستويات المتدنية في التعليم والتي ينتج عنها مستويات متدنية في الاستخدام والدخل، يملك المجتمع الفلسطيني فرص عمل أضعف مقارنة بالمجتمعات الإسرائيلية-اليهودية . ويجعل هذا الأمر من تصور المنافع المتوقعة نتيجة الانخراط في نشاطات إجرامية أعلى من تصورها عند المجتمعات اليهودية. ثانيًا، إضافة إلى أن للمستوى المطلق للمداخيل[4] أثرًا في معدلات الجريمة، فإن المستويات النسبية للمداخيل عبر المجموعتين قد تشجع أيضًا على النشاط الإجرامي (Dahlberg and Gustavsson, 2008). ففي مجتمع تحكمه مستويات عالية من اللامساواة قد تكون معدلات الجريمة أعلى بسبب ضعف التماسك الاجتماعي، ولأن المجرم والضحية يكونان في حالة فصل في محل الإقامة والطبقة الاجتماعية. يُضعف هذا الفصل الهوية المشتركة بين المجرم والضحية، ما يجعل احتمال امتناع المجرم عن ارتكاب الجريمة أقل وقوعًا.

العوامل الثقافية:

في حين يركز إطار بيكِر النظري عن الاختيار العقلاني في الأساس على كيفية تأثير العوامل الاقتصادية-الاجتماعية على المنافع المتوقعة من النشاطات الإجرامية وتكلفاتها، إلا أنه من المهم أن نعترف بأن العوامل الثقافية غالبًا ما تؤثر على مثل هذه المنافع والتكلفات، من خلال تأثيرها على المشاركة في سوق العمل. يعرف قاموس أوكسفورد للغة الإنكليزية الثقافة بأنها «التقاليد والأعراف والمنجزات والمنتجات المميزة لمجتمع أو جماعات». فإذا كان لدى المجتمع الفلسطيني منظور ثقافي مختلف يؤثر على فرص سوق العمل، فإن مثل هذه العوامل ستؤثر على الأرجح في السلوك الإجرامي. فما هي العوامل الثقافية التي يمكن أن تؤثر على فرص سوق العمل، وبالتالي على النشاط الإجرامي؟ ثمة اعتبار مهم يتعلق بكيف يمكن لدرجة التدين ضمن مجتمع معين أن تؤثر على معدلات الجريمة. الإسرائيليون العرب، وبالأخص المسلمون العرب هم على الأغلب، أكثر تدينًا من الإسرائيليين اليهود.[5] من جهة أولى فإن المجتمعات الأكثر تدينًا يكون لديها معدلات جريمة أدنى بالنظر إلى قواعد تحريم استهلاك الكحول. ومن

جهة ثانية فإن مستويات التدين في المجتمع الفلسطيني غالبًا ما ترتبط سلبًا مع معدلات الحداثة. وفي التطبيق العملي فإن هذا يعني أن العرب الأكثر تدينًا لن يوافقوا عمومًا على خروج المرأة للعمل خارج المنزل (Yashiv and Kasir, 2011; Miaari, 2012). ويعني هذا ضمنيًا أن دخل العائلة قد يكون أدنى في مجتمعات المتدينين، ما يجعل من النشاطات الإجرامية خيارًا بديلًا جاذبًا بعيدًا عن سوق العمل الرسمي. كما أن الأسر الأقل حداثة قد تعزز البنى العائلية التقليدية التي تشجع النزاعات الداخلية والعنف في الأسرة. وثمة ما يوحي بأن التدين ينحو، في شكل عام، إلى أن يرتبط إيجابًا بمعدلات الجريمة. فعلى سبيل المثال، تُبين بعض الدراسات أنه يوجد ترابط سلبي عند المسيحيين بين مستوى التدين ومعدلات الجريمة(Evans et al., 1995; Johnson et al., 2000).

وثمة اعتبار آخر لا يقل أهمية، ويتعلق بكيفية تأثير الأصول الإثنية وما ينتج عنها من فوارق في الهوية، على معدلات الجريمة. فالإسرائيليون العرب هم مجموعة إثنية دينية قومية تشكل خمس عدد سكان إسرائيل. وقد عبرت هذه المجموعة على مرّ السنين عن مشاعر الخيبة والإحباط حيال حقوقهم الجماعية والشخصية في دولة إسرائيل. وبين الإسرائيليين العرب، يميل المسلمون العرب إلى إظهار تعاطف عميق مع الفلسطينيين ومع البلاد العربية بشكل أعم. وتشير الدراسات إلى أن مجموعات الأقلية ذات السمات المشابهة قد تشعر بالاستلاب وبوهن في التماثل مع مجموعة الأكثرية (Gurr, 1993)، ومثل هذه المشاعر قد ينتج عنها جرائم غير مدفوعة بأسباب اقتصادية ضد مجموعة الأكثرية.

خاتمة

يوثق هذا البحث نماذج الجريمة عند مختلف المجموعات الإثنية والدينية في إسرائيل. وتشير البيانات إلى أن معدلات الجريمة هي أعلى بكثير عند مجتمع الأقلية الفلسطينية التي تتمثل بالمسلمين إلى حد كبير، مقارنة مع مجموعة الأكثرية اليهودية. والفروقات في معدلات الجريمة بين المجموعات الإثنية والدينية تبقى هي نفسها عبر كل أصناف الجريمة وكل الفئات العمرية.

واستنادًا إلى هذه النتيجة، استكشف هذا البحث عاملين اثنين رئيسيين يحتمل أنهما يفسران التغير في معدلات الجريمة. التفسير الأول يركز على العوامل الاقتصادية-الاجتماعية. لدى الفلسطينيين فرص عمل أضعف، ما قد يؤدي إلى الانخراط في سوق الجريمة بديلًا جذابًا عن الانخراط في سوق العمل الرسمي. التفسير الثاني يركز على العوامل الثقافية. يميل المجتمع الفلسطيني إلى أن يكون أكثر تدينًا من نظيره مجتمع الأكثرية اليهودي، وهي ظاهرة لها تداعيات على معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة. كما أنه وبسبب النزاعات الإثنية والدينية بين الإسرائيليين العرب واليهود، فإن الفلسطينيين قد يواجهون وهنًا في التماثل مع نظرائهم اليهود، ما ينتج عنه جرائم تجاه مجموعة الأكثرية.

ونأمل أن تكون النماذج الموثقة في هذا البحث مفيدة لصانعي السياسة والأكاديميين والجمهور في إسرائيل وفي الخارج. وبقدر ما أنه يمكن تفسير التفاوتات في معدلات الجريمة بين اليهود والعرب بالفروقات في العوامل الاقتصادية-الاجتماعية والعوامل الثقافية، فإن لهذا الأمر تداعيات على أنواع السياسات التي ينبغي استخدامها للتخفيف من الجريمة.

الهوامش

- Avraham, E. “Press, Politics and the Coverage of Minorities in Divided Societies: The Case of Arab Citizens in Israel”, Harvard International Journal of Press/Politics, 8(4), (2003), pp. 726–.
- Avraham, E., Wolfsfeld, G. and Aburaiya, I. “Dynamics in the News Coverage of Minorities: The Case of the Arab Citizens of Israel”, Journal of Communication Inquiry, 24(2), (2000), pp. 117133–.
- Australian Institute of Criminology (2013), Australian Crime: Facts & Figures 2012.
- Becker, G. S. Crime and punishment: An economic approach. In The economic dimensions of crime. (London:Palgrave Macmillan,1968), pp. 1368–.
- Dahlberg, M., & Gustavsson, M. Inequality and crime: separating the effects of permanent and transitory income. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 70(2), (2008), pp.129153–.
- Evans, T. D., Cullen, F. T., Dunaway, R. G. and Burton, V.S. “Religion and Crime Reexamined: The Impact of Religion, Secular Controls, and Social Ecology on Adult Criminality”, Criminology, 33(2), (1995), pp. 195.
- Gurr, T.R. “Why Minorities Rebel: A Global Analysis of Communal Mobilization and Conflict Since 1945”, International Political Science Review / Revue internationale de science politique, 14 (2), (1993), pp. 161201–.
- FBI (2013), Crime in the United States 2012, Table 43A, Available at: www.fbi.gov
- Johnson, B. R., Li, S. D., Larson, D. B. and McCullough, M. “A Systematic Review of the Religiosity and Delinquency Literature – A Research Note”, Journal of Contemporary Criminal Justice, 16(1), (2000), pp. 3252–.
- Lochner, L. Education, Work and Crime: A Human Capital Approach, International Economic Review, 45, (2004), pp. 81143–.
- Romer, D., Jamieson, K.H. and Aday, S. “Television News and the Cultivation of Fear of Crime”, Journal of Communication, 53, (2003), pp. 88–104.
- Sa’di, A. H. Incorporation without integration: Palestinian citizens in Israel’s labour market. Sociology, 29(3), (1995). pp. 429451–.
- Shavit, Y., & Pierce, J. L. Sibship size and educational attainment in nuclear and extended families: Arabs and Jews in Israel. American sociological review, (1991), pp. 321330–.
- U.S. Census Bureau, Annual Estimates of the Resident Population by Sex, Race, and Hispanic Origin for the United States, and Counties: April 1, 2010 to July 1, 2013, Population Division, 2014.
- Mazawi, A. E. Concentrated disadvantage and access to educational credentials in Arab and Jewish localities in Israel. British Educational Research Journal, 25(3), (1999), pp. 355370–.
- Miaari, S. Arab Women in the Labour Market: Empirical Implications and Policy Orientation. Policy Paper, The Galilee Society–The Arab National Society for Health Research & Services, 2012.
- Miaari, S. & Amit Lazarus, Educational–Occupational Mismatch as a Generator of Income Inequality in Israel. Working Paper, 2015,
- Ministry of Justice and National Statistics, Statistics on Race and Criminal Justice System 2012, London, 2013
- Mocan, N., Billups, S. and Overland, J. A Dynamic Model of Differential Human Capital and Criminal Activity, Economica, (2005), pp.72, 655–681.
- OECD, Compendium of OECD Well–Being Indicators, OECD Publishing, 2011.
- Wolkinson, B. W. Arab employment in Israel: The quest for equal employment opportunity. Westport, CT: Greenwood Press, 1999.
- Yashiv, E., & Kasir, N.. Patterns of labor force participation among Israeli Arabs. Israel Economic Review, 9(1), (2011).

الهوامش

1 نجدهـا بشـكل رئيـسي في الإحصـاء السـنوي الصـادر عـن دائـرة الإحصـاء المركزيـة وفي تقاريـر الشرطـة السـنوية. انظـر أيضًـا دائـرة الإحصـاء المركزيـة والشرطـة الإسرائيليـة (2009). وقـد أطلقـت الشرطـة مؤخـرًا مولـدًا للجـداول حيـث نجـد فيـه، مـن ضمـن أمـور أخـرى، بيانـات فصليـة مـن العـام 2012 فصاعـدًا، عـن الجرائـم العامـة وبعـض أنـواع الاتصـالات التـي تـرد عـلى الرقـم 100، عـن منطقـة إحصائيـة محـددة (محلـة أو حـي سـكني). وهنـا عنـوان الموقـع الإلكترونـي

http://www.police.gov.il/MapSkifout.aspx?mid=67.

يناقش فوغل الحاجة إلى توسيع الإحصائيات عن الجريمة(Fogel, 2006).

2 تحليـل الانحـدار أو تحليـل الارتبـاط أو تحليـل الانكفـاء (بالإنجليزيـة: regression analysis) هـو كل طريقـة إحصائيـة يتـم فيهـا التنبـؤ بمتوسـط متغـير عشـوائي أو عـدة متغـيرات عشـوائية اعتمـادًا عـلى قيـم وقياسـات متغـيرات عشـوائية أخـرى، لهـذا التحليـل عـدة أنـواع مثـل: الانحـدار الخطـي، والانحـدار اللوجسـتي، وانحـدار بواسـون، والتعليـم المراقـب والانحـدار مـوزون الوحـدة.

الانحـدار الخطـي أو نمـوذج الانحـدار الخطـي أو النمـوذج الخطـي في الإحصـاء، هـو نمـوذج إحصائـي يسـتخدم في تفسـير متغـير Y عـبر متغـير آخـرX أو مجموعـة متغـيرات وفـق دالـة خطيـة. يسـمى المتغـير Y بالتابـع والمتغـيرات X بالمتغـيرات المسـتقلة أو المفسـرة، بمعنـى أنهـا تفـسر، إحصائيًـا، تغـير المتغـير التابـع.

3 نظريـة الاختيـار العقلانـي والمعروفـة أيضـا باسـم نظريـة الاختيـار أو نظريـة العمـل العقلانـي هـي منهـج لفهـم المقاصـد والوسـائل، وإن كان التركيـز فيهـا عـلى الوسـائل وتفـترض التسـليم بالمقاصـد كثوابـت، كمـا تفـترض مواجهـة الفـرد لمحـددات فيزيائيـة واقتصاديـة ومنطقيـة. تحـاول هـذه النظريـة أن تبـين الطريقـة التـي نختـار بهـا أفضـل الوسـائل (الأفعـال) لتحقيـق المقاصـد، والمعايـير التـي نفاضـل بهـا بـين الخيـارات المتاحـة لنـا مـن الأفعـال في إطـار المحـددات المختلفـة التـي تجابـه الشـخص. وهـي كنظريـة وصفيـة تحـاول أن تجـد تفسـيراً للأفعـال التـي تقـع مـن الأفـراد وتتبـين مـا إذا كانـت أفعـالاً عقلانيـة؛ أي هـي الخيـار الأفضـل للشـخص الـذي قـام بهـا لتحقيـق أهدافـه التـي قصدهـا.

4 المسـتوى النسـبي للدخـل يقيـس دخلـك في االعلاقـة مـع دخـل بقيـة أعضـاء المجتمـع في فـترة محـددة، فيجعلـه يقـف في مواجهـة الاتجـاه المعيـاري السـائد في ذلـك الوقـت، أمـا المسـتوى المطلـق للدخـل فهـو لا يأخـذ في الاعتبـار تلـك العوامـل الأخـرى، إنمـا هـو يعـبر فقـط عـن المبلـغ الإجمـالي لدخلـك الـذي تتقاضـاه في فـترة محـددة.

٥ في مسـح اجتماعـي قامـت بـه دائـرة الإحصـاء المركزيـة عـام ٢٠١٢ تبـين أن حـوالى ٦٥٪ مـن المسـلمين مـن عمـر ٢٠ ومـا فـوق يعرّفـون أنفسـهم بأنهـم متدينـون جـدًا أو متدينـون فحسـب (عـلى سـلم مـن أربـع إجابـات ممكنـة)، وحـوالى ١٩٪ مـن اليهـود يعرّفـون أنفسـهم بأنهـم متدينـون أرثوذكـس أو متدينـون فحسـب (عـلى سـلم مـن خمـس إجابـات ممكنـة).

٦ نجدهـا بشـكل رئيـسي في الإحصـاء السـنوي الصـادر عـن دائـرة الإحصـاء المركزيـة وفي تقاريـر الشرطـة السـنوية. انظـر أيضًـا دائـرة الإحصـاء المركزيـة والشرطـة الإسرائيليـة (٢٠٠٩). وقـد أطلقـت الشرطـة مؤخـرًا مولـدًا للجـداول حيـث نجـد فيـه، مـن ضمـن أمـور أخـرى، بيانـات فصليـة مـن العـام ٢٠١٢ فصاعـدًا، عـن الجرائـم العامـة وبعـض أنـواع الاتصـالات التـي تـرد عـلى الرقـم ١٠٠، عـن منطقـة إحصائيـة محـددة (محلـة أو حـي سـكني). وهنـا عنـوان الموقـع الإلكترونـي

.http://www.police.gov.il/MapSkifout.aspx?mid=67

يناقش فوغل الحاجة إلى توسيع الإحصائيات عن الجريمة(Fogel, 2006).

7 تحليـل الانحـدار أو تحليـل الارتبـاط أو تحليـل الانكفـاء (بالإنجليزيـة: regression analysis) هـو كل طريقـة إحصائيـة يتـم فيهـا التنبـؤ بمتوسـط متغـير عشـوائي أو عـدة متغـيرات عشـوائية اعتمـادًا عـلى قيـم وقياسـات متغـيرات عشـوائية أخـرى، لهـذا التحليـل عـدة أنـواع مثـل: الانحـدار الخطـي، والانحـدار اللوجسـتي، وانحـدار بواسـون، والتعليـم المراقـب والانحـدار مـوزون الوحـدة.

الانحـدار الخطـي أو نمـوذج الانحـدار الخطـي أو النمـوذج الخطـي في الإحصـاء، هـو نمـوذج إحصائـي يسـتخدم في تفسـير متغـير Y عـبر متغـير آخـرX أو مجموعـة متغـيرات وفـق دالـة خطيـة. يسـمى المتغـير Y بالتابـع والمتغـيرات X بالمتغـيرات المسـتقلة أو المفسـرة، بمعنـى أنهـا تفـسر، إحصائيًـا، تغـير المتغـير التابـع.

8 نظريـة الاختيـار العقلانـي والمعروفـة أيضـا باسـم نظريـة الاختيـار أو نظريـة العمـل العقلانـي هـي منهـج لفهـم المقاصـد والوسـائل، وإن كان التركيـز فيهـا عـلى الوسـائل وتفـترض التسـليم بالمقاصـد كثوابـت، كمـا تفـترض مواجهـة الفـرد لمحـددات فيزيائيـة واقتصاديـة ومنطقيـة. تحـاول هـذه النظريـة أن تبـين الطريقـة التـي نختـار بهـا أفضـل الوسـائل (الأفعـال) لتحقيـق المقاصـد، والمعايـير التـي نفاضـل بهـا بـين الخيـارات المتاحـة لنـا مـن الأفعـال في إطـار المحـددات المختلفـة التـي تجابـه الشـخص. وهـي كنظريـة وصفيـة تحـاول أن تجـد تفسـيراً للأفعـال التـي تقـع مـن الأفـراد وتتبـين مـا إذا كانـت أفعـالاً عقلانيـة؛ أي هـي الخيـار الأفضـل للشـخص الـذي قـام بهـا لتحقيـق أهدافـه التـي قصدهـا.

9 المسـتوى النسـبي للدخـل يقيـس دخلـك في االعلاقـة مـع دخـل بقيـة أعضـاء المجتمـع في فـترة محـددة، فيجعلـه يقـف في مواجهـة الاتجـاه المعيـاري السـائد في ذلـك الوقـت، أمـا المسـتوى المطلـق للدخـل فهـو لا يأخـذ في الاعتبـار تلـك العوامـل الأخـرى، إنمـا هـو يعـبر فقـط عـن المبلـغ الإجمـالي لدخلـك الـذي تتقاضـاه في فـترة محـددة.

١٠ في مسـح اجتماعـي قامـت بـه دائـرة الإحصـاء المركزيـة عـام ٢٠١٢ تبـين أن حـوالى ٦٥٪ مـن المسـلمين مـن عمـر ٢٠ ومـا فـوق يعرّفـون أنفسـهم بأنهـم متدينـون جـدًا أو متدينـون فحسـب (عـلى سـلم مـن أربـع إجابـات ممكنـة)، وحـوالى ١٩٪ مـن اليهـود يعرّفـون أنفسـهم بأنهـم متدينـون أرثوذكـس أو متدينـون فحسـب (عـلى سـلم مـن خمـس إجابـات ممكنـة).